رغبة الشركة في تأمين تنقل التونسيين من النقاط التي طرحتها أنت، ولديك الحق في الجانب الثاني الذي قلت فيه أن هناك نوعا من النقص في التنسيق، أقولها بكل صراحة وهذا لا يعني الغياب ولكن هناك نقص في التنسيق بين استثمارات على مستوى وزارة التجهيز ووجوب تأمين تنقل التونسيين في المستقبل.

هناك مدن سكنية جديدة في تونس وهناك استثمارات تجارية لأنكم تعرفون أنه لا يوجد هذا فقط بل هناك مناطق صناعية تحدث ومركبات تجارية كبيرة لكن في النهاية ما الذي يحصل؟ بعد الإحداث وبعد الدخول حيز التنفيذ والإنجاز واستغلال أول مركبات سكنية يتم تمكين الناس منها، حينها نفكر في إحداث خطوط جديدة وحينها يحصل الضغط على شركاتنا وبالأساس تونس الكبرى.

في الوضع الحالي للشركة وسيادتك كنت حاضرة في إجابتي للسيد النائب، أين الإشكال بالضبط؟ هذه الصفقة الإطارية التي كانت "ستنفسنا" نقولها بالدارجة وبالوضوح التام كانت تقريبا 494 حافلة مبرمجة لتونس الكبرى، هذا العدد من الحافلات بالنسبة إلينا تحل معضلة كبيرة بالدارجة "تحل لنا جوانحنا".

لدينا الآن للأسف تعويل على حافلات قديمة، لو ترين les acrobaties التي نقوم بها وشركة نقل تونس وكيف أن الأعوان رغم أن الحافلة غير قادرة على تأمين النقل ولكن نحاول أن ندخل عليها الإصلاحات اللازمة ونعيد دهنها وتنظيفها وأنتم ترونها بالعين المجردة، وأنا نفسي أرى، وحقيقة يؤسفني أن أرى حافلة مزدوجة مكتظة وهي في حالة سيئة.

نقول في بعض الأحيان نؤمن النقل في وضعة سيئة أفضل من أن لا نؤمنه، هذه هي المعضلة وهذه هي المفارقة، عندما نجد أنفسنا أمام إشكال مزود -للأسف لأسباب عدة لا أريد أن أدخل فيها- لم يعطنا على الأقل الحافلات المطلوبة والتي أموالها جاهزة وهذه هي المعضلة فليست لنا مشكلة في الخلاص، أموالها جاهزة وحاضرة بضمان الدولة وموجودة لكن الإشكال أنه لم يتمكن من تزويدنا بالحافلات المطلوبة.

وعندما لا يتمكن لأسباب أعتقد أن سيادتك سمعتها هناك شبهة فساد أو شبهة توجيه وهذا حقيقة بكل صراحة لا أريد الدخول فيه، المسألة ليست مسألة درء شبهات، كل شخص يتحمل مسؤوليته، لكن رمي الشركة بشبهة عامة يجعل كل الأعوان وكل الإطارات تمس وبالتالي المسألة فيها أمور نفسية كبيرة وأنا أعتقد هنا لو أضع نفسي مكانهم وأنا لا أتحدث عن المخطئ لأنه سيتحمل مسؤوليته لكن أغلب الأعوان يقومون الساعة الثالثة صباحا لإصلاح المسائل ويصعدون في حافلة ويعودون بها "يعلم ربي" بأي وضعية نفسية، يسمع الشتائم، وأنت تعرفين المواطن في بعض الأحيان لا يحافظ على الحافلة، تذهب نظيفة وتعود في حالة سيئة وغدا صباحا في نفس الموضوع ومسار كامل، أنت قلت حركات حلزونية، صحيح، لماذا؟

لأن غياب الحافلات أو الأسطول يجعلنا نعول على نوع من ramassage يجعلنا نطيل السفرة قليلا ونجمع الناس بطريقة أو بأخرى، يمكن أننا نتعسف في بعض الأحيان، أقولها بكل صراحة، هناك أحياء ربما نتعسف عليها، لكننا واعون بكل هذا، وهناك دراسة تتم بصفة دورية.

نسق التعاطي مع رغبات المواطن في تأمين التنقل نستجيب له على قدر الإمكانيات الموجودة، لكن شركة نقل تونس حتى لا نحملها أكثر مما تحتمل أكثر ضغط وهذه مفارقة.

للأسف يمكنني أن أقدم لك عينات لشركات جهوية، والمسائل التي تطرحينها سيادتك غير موجودة، الحافلات في وضعية ممتازة جدا غير مكتظة، تنقل تقريبا في طرقات معبدة واضحة، الأحياء حتى الشعبية ليست بالاكتظاظ الذي تتصورونه، وبالتالي ليس هناك ضغط كبير، لكن بقدر ما نحاول أن نعالج المسألة بقدر ما نحن في معضلة كبيرة، تقولين لي ما هو البرنامج المقابل؟

"الله غالب" أعود دائما لأن الموضوع يتعلق بشركة نقل تونس، لماذا نحن إلى حد الآن متمسكون بعدم فسخ الصفقة؟ لأنه ليست لنا حلول بديلة، بكل صراحة، كان يمكن أن تكون الحلول البديلة موجودة لو كان مشروع السكك السريعة موجودا والذي من المفروض أن نبدأ بخط واحد ليس في سنة 2019 ولكن حصل منذ سنة 2008 وتعطل المشروع لعدة اعتبارات.

المشروع فيه العديد من الإشكاليات جعلتنا في بعض الأحيان عاجزين عن إيجاد حل توافقي بين الداعم المالي لأنه طرف أساسي وبين الشركة التي تسهر على تنفيذ المشروع، وبطبيعة الحال الشركة الوطنية للسكك الحديدية هي المعنية أساسا في المستقبل باستغلال المشروع. لو تحقق هذا المشروع المتكامل لما كنا في الوضع الذي ذكرته، إذ يصبح توجيه الحافلات الموجودة للأماكن التي لا يصلها خط المترو أو خط السكك السريعة.

أقول لك بالنسبة إلينا "إن شاء الله" نتوفق في إيجاد حل والذي يجب أن يكون هذه الصفقة التي بدأنا فيها، حافلة 494 ليس عددا هينا بل سيجعلنا نؤمن على الأقل مسارا كاملا للعودة المدرسية وليس لوحدها، ولكن أيضا نجد حلا لكل النقاط التي طرحتها، وأنا معك أعتقد أن كل مواطن من حقه أن نؤمن له النقل سواء نحو تونس العاصمة أوسط تونس أو من خلال المرافق الأخرى التي تهم 4 ولايات لكن أيضا في النهاية كل إمكانيات الشركة يتم استغلالها وأنا أؤكد لك بطريقة في بعض الأحيان فيها تعسف على السائق وتعسف على الحافلة.

أقول لك وهذا بالمكشوف، ويمكننا أن نمدك حتى بالتقارير، الحافلة لا ترتاح بينما من المفروض أن ترتاح ولذلك دائرة المحاسبات في تقريرها -وهذا لم أرغب أن أجيب عنه السيد النائب- تقول لك الصيانة، الحافلة لا ترتاح فكيف سنقوم لها بالصيانة؟

نحن نتعسف على الحافلة ونعرف أننا نتعسف عليها ليس في شركة نقل تونس فقط أيضا في الشركة الوطنية للنقل بين المدن، فالحافلة لا ترتاح وتقوم بمسارات طويلة ومن المفروض أن تأخذ وقتها لتتم الصيانة بصفة دورية وواضحة لكن للأسف الطلبات متعددة وضغط المواطن يجعلنا في بعض الأحيان محرجين والحل بالنسبة إلينا هو ترك كما يقال بالدارجة "الموتور يدور" والسائقون يعرفون هذا، ليكون المواطن مرتاحا ولو كان ذلك على حساب مصداقيتنا وعلى حساب بعض الشبهات التي تمس إطارات الوزارة بدون وجه حق.

هذه الخلاصة بشكل عام إن "شاء الله" ليست إنشائية، لكن أقول لك بالنسبة إلينا الإشكال موجود ونشعر به في تونس الكبرى، بقي أن بعض الخطوط ولا أستطيع أن أعدك بتأمينها الآن في غياب الأسطول، من الصعب جدا تأمين بعض المسارات.

لكن في الجانب المقابل وأكدت لك في سؤالك الأول أننا منفتحون على القطاع الخاص، هناك طلبات تحصل من شركات، لدينا شركات نقل خاص وتقريبا تأخذ حظوة كبيرة ومسارات كبرى وتأخذ إمكانيات في تمكين النقل، أعتقد أنها غير كافية لكن أيضا ليس على حساب شركة نقل تونس لأنه في النهاية في بعض الأحيان كما تعلمين "الشاهية تكبر".

نحن نعرف حاجيات المواطن لكن أيضا ليس لأن هناك حاجيات -وأنت تعلمين تعريفتنا- وأنا قلت هذا، الإشكال دائما في التعريفة، نحن طلبنا هذه السنة أن يتم إحداث صندوق لدعم النقل العمومي ونحن ما زلنا مصرين عليه وإن شاء الله السيدة النائب تساعدنا عليه والسادة النواب لأنه في قانون المالية الجديد يتم إضافة فصل لإحداث صندوق لأنني أعتقد أن هذا المسار الأصلي لتدعيم النقل، أولا لإمكانيات عديدة يمكن أن نعطيها للشركات، القانون الحالي للصفقات لا يسمح للشركات وكما ترى أول ما نذهب للقطاع الخاص بين ظفرن للحصول على حافلات مستعملة تستعمل كل السنة، إذا كانت فيها شبهة ذلك موضوع آخر لكن كمبدأ ليس خاطئا أبدا.

نحن نجد أنفسنا مضطرين لدعم النقل بهذه الحافلات التي قامت بدورها وأنت أكيد السيدة النائب تربيها في تونس الكبرى، وأكيد انجر عنها مدخول إضافي جعلنا على الأقل نجابه العديد من الصعوبات.

شركة نقل تونس ديونها عديدة، مجابهة الوضع الحالي بالديون تجاه الصناديق الاجتماعية سيجعلها مكبلة، وهناك عقلة حدثت على حساباتها البنكية، لا نريد أن أذكرها، نحن نسير "بستر ربي" أقولها بالدارجة، لكن هذه الصعوبات لا يراها المواطن. والإمكانيات الموجودة هي التي نوفرها، إن شاء الله على الأقل الدولة وهذا ما نطلبه تجد حلولا جذرية لتدعيم استثمارات الشركة في المستقبل.

أساسا لو نخرج بحل في هذه الصفقة أؤكد أن بعض الخطوط وليست كلها يتم تأمينها بحافلات جديدة ويتم الاستغناء على الأقل على جزء من الأسطول الحالي الذي فاق تقريبا السنوات المعتمدة مبدئيا للاستغلال وشكرا سيدتي النائب.

رفع الجلسة

السيدة النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سيدي الوزير،

شكرا لإطارات وزارة النقل،

هكذا نصل إلى نهاية هذه الجلسة، تصبحون على خير، نلتقي يوم الاثنين على الساعة التاسعة صباحا.

(كانت الساعة السادسة والربع مساء)

II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب وقد تقدم السيد النائب سالم لبيض إلى السيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة بسؤال كتابي بتاريخ 31 ماي 2018 وتلقى الإجابة بتاريخ 28 جوان 2018 وتلقى الإجابة عنها بتاريخ 27 جوان 2018 وتقدم السيد محمد غنام بسؤال كتابي إلى وزير المالية بتاريخ 22 ماي 2018 وتلقى الإجابة.

كما تقدم السيد النائب فيصل التبيني بسؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية بتاريخ 31 ماي 2018 وتلقي الإجابة بتاريخ 28 جوان 2018.

وقد تقدم السيد النائب ياسين العياري بأربعة أسئلة كتابية إلى السيد وزير المالية بتاريخ 8 ماي 2018 وتلقى الإجابة بتاريخ 27 جوان 2018 وإلى السيد وزير التربية بتاريخ 31 ماي 2018 وتلقى الإجابة بتاريخ 26 جوان 2018 وإلى السيد وزير الشؤون الخارجية بتاريخ 23 ماي 2018 وتلقى الإجابة بتاريخ 26 جوان 2018 وإلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بتاريخ 31 ماي 2018 وتلقى الإجابة بتاريخ 27 جوان 2018.

السؤال الكتابي

للنائب سالم لبيض

عملا بأحكام الفصلين 96 من الدستور و146 من النظام الداخلي أتوجه إلى السيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة بسؤال كتابي

الموضوع: حول تخصيص اعتماد قدره مليون دينار واختيار شريك استراتيجي لتطوير القطب الاقتصادي

سيدي الوزير، تحية واحتراما،

أما بعد،

تم تخصيص اعتماد قدره مليون دينار واختيار شريك استراتيجي لتطوير القطب الاقتصادي بجرجيس أدمج في ميزانية الديوان البحرية التجارية والموانئ بوزارة النقل منذ سنة 2009 ولم تثمر الإجراءات المتتالية لاختيار الشريك بعد فتح العروض لثلاث مرات متتالية لاختيار الشريك بعد فتح العروض لثلاث مرات متتالية والحال أن الإجراء السليم يستوجب تحويل الاعتماد المالي المذكور للقطب الاقتصادي بجرجيس باعتبار أن مرجع النظر في هذا المشروع هي وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة وليست وزارة النقل

الرجاء مدنا بما يفيد قيام وزارتكم بالإجراءات اللازمة لتحويل الاعتمادات لفائدة وزارتكم في إطار الإسراع بإنجاز المشروع الجديد في انتظار ردكم تقبلوا سيدي أسمى عبارات التقدير.

عملا بأحكام الفصلين 96 من الدستور و146 من النظام الداخلي أتوجه إلى السيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة بسؤال كتابي

الموضوع: حول تركيز إدارة جهوية للوكالة العقارية الصناعية بولاية مدنين

سيدي الوزير، تحية واحتراما

أما بعد،

أعلن رئيس الحكومة إثر زيارته إلى ولاية مدنين في 6 و7 مارس 2017 عن إحداث إدارة جهوية للوكالة العقارية الصناعية بولاية مدنين إلا أنه لم يتم تركيز هذه الإدارة الجهوية بعد مضي أكثر من عام منذ الإعلان عن انشائها كما لم يتم إصدار النص الترتيبي المنظم لإحداثها ومازال سكان ولاية مدنين ينتظرون فتح مقرها

الرجاء توضيح الأسباب الحائلة دون ذلك والإسراع بما

يستوجب اتخاذه من قرارات في الغرض

في انتظار ردكم تقبلوا سيدي أسمى عبارات التقدير.

إجابة السيد وزير الصناعة

والمؤسسات الصغرى والمتوسطة

الموضوع: أسئلة كتابية

المرجع: مراسلتكم عدد 1120 بتاريخ 11 جوان 2018

المصاحيب: إجابات الأسئلة (04)

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها أعلاه والمتعلقة بأربعة (04) أسئلة كتابية توجه بها النائبان سالم لبيض (02) والسيد فيصل التبيني (02) أتشرف بموافاتكم صحبة هذا بالإجابات على الأسئلة المذكورة.

الموضوع: حول تخصيص اعتماد قدره مليون دينار واختيار شريك استراتيجي لتطوير القطب الاقتصادي

وبعد،

تبعا للسؤال الكتابي الذي توجه به السيد سالم لبيض نائب بمجلس نواب الشعب إلى وزيارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والذي طلب من خلاله تقديم ما يفيد تحويل الاعتمادات المرصودة لديوان البحرية التجارية والموانئ لفائدة وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك قصد انجاز الدراسة المتعلقة بتطور القطب الاقتصادي بجرجيس واختيار شريك استراتيجي للغرض أتشرف بإعلامكم بما يلي:

لقد أوصت جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 11 ماي 2009 والمخصصة لتنشيط الميناء التجاري وتطوير فضاء الأنشطة الاقتصادية بجرجيس بتكليف بنك أعمال قصد الاتصال بالباعثين الكفيلين للقيام بهذه المهمة طبقا لكراس شروط يتم اعداده في الغرض.

رخصت جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 6 نوفمبر 2010 لديوان البحرية التجارية والموانئ بتكليف بنك العمال المغاربي IMBANK للقيام بدراسة لتطوير القطب الاقتصادي

السالف الذكر غير أن اللجنة العليا للصفقات رفضت بتاريخ 9 نوفمبر 2012 ابرام صفقة بالتفاوض المباشر باعتبار أن ذلك مخالف للنصوص الترتيبية والقانونية المتعلقة بتنظيم الصفقات العمومية

تم بتاريخ 29 أكتوبر 2015 نشر طلب عروض مضيق مسبوق بانتقاء أولي لإنجاز هذه الدراسة من قبل الديوانة السالف الذكر وقد افضى ذلك إلى اختيار مكتب دراسات وحيد غير أن اللجنة العليا للصفقات المنعقدة بتاريخ 13 و28 جويلية 2017 رفضت قبول هذا العرض

- تم بتاريخ 13 أفريل 2018 عقد اجتماع بمقر وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية خصص لمتابعة تقدم انجاز مشروع القطب الاقتصادي بجرجيس، وقد اقضى هذا الاجتماع للاتفاق على ما يلي:

- تكليف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة بالإشراف على انجاز هذا المشروع من خلال شركة تنمية واستغلال فضاء الأنشطة الاقتصادية بجرجيس لما يتمتع به هذا الهيكل من مرونة في التصرف مقارنة بديوان البحرية التجارية والموانئ
- تكفل وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة بالقيام بالإجراءات اللازمة لإخراج قطعة أرض تمسح 843 هك كائنة بجرجيس من الملك العمومي البحري إلى ملك الدولة الخاص
- مساهمة الدولة بهذه الأراضي في رأس مال شركة تطوير القطب الاقتصادي بجرجيس
- تولي شركة تنمية واستغلال فضاء الأنشطة الاقتصادية بجرجيس إنجاز الدراسة المتعلقة بتطوير القطب الاقتصادي بجرجيس واختيار شريكك استراتيجي للغرض

وفي هذا الإطار ويتكلف من وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، شرعت شركة تنمية واستغلال فضاء الأنشطة الاقتصادية بجرجيس منذ شهر ماي 2018 في اعداد مثال الاشغال المختلفة لقطعة الأرض المعنية قصد إخراجها من الملك العمومي البحري إلى ملك الدولة الخاص كما شرعت في إعداد كراس الشروط قصد تكليف مكتب دراسات بإنجاز الدراسة المائية الخاصة بقطعة الأرض سالفة الذكر وذلك قصد تغيير صبغتها

أما بخصوص تحويل الاعتمادات المخصصة لإنجاز الدراسات المتعلقة بالقطب الاقتصادي بجرجيس فإن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة ستقوم بمراسلة وزارة النقل في الغرض في أقرب الآجال الممكنة قصد دعوة ديوان البحرية والموانئ إلى تحويل هذه الاعتمادات إلى شركة تنمية واستغلال فضاء الأنشطة الاقتصادية بجرجيس وفق اتفاقية تبرم بين الطرفين.